

Distr.: General
31 August 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

محضر موجز (جزئي)* للجلسة السادسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بوغاييسكي (بولندا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

* لم يُعد أي محضر موجز لبقية الاجتماع.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

١ - السيدة فارغاس إيدياكيس (نيكاراغوا): قالت إن بلدها ملتزم تماما بالركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ويرى أن من الضروري إحراز تقدم في جميع هذه المجالات الثلاثة بطريقة متوازنة وشاملة. ولطالما شددت نيكاراغوا على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى نزع السلاح التام، سواء تعلق ذلك بالأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي ينتهك استخدامها المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا سيما في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أعربت عن تضامن بلدها مع شعب اليابان البطل ومع الأحياء من شهود العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية في ذلك البلد.

٢ - وأضافت إن من غير المبرر وغير المقبول أن تستثمر الدول الحائزة للأسلحة النووية مبالغ متزايدة باستمرار في تطوير جميع أنواع الأسلحة وتحديثها واختبارها، ومبالغ أصغر فأصغر في تحسين الحياة والتنمية البشرية. ففي حين يعاني ملايين الناس من آثار الأزمة الاقتصادية والفقر والجوع والمرض، يتزايد الإنفاق العسكري العالمي بشكل مثير. وأكدت من جديد تأييد بلدها لعدم انتشار كل أنواع أسلحة الدمار الشامل. وقالت إن الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة هي الطريقة الوحيدة لمنع انتشارها واستعمالها أو التهديد باستعمالها.

٣ - وأشارت إلى الالتزام الذي قطعه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية عملاً بالإجراء ٤ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، فأكدت أن النقص في نشر الأسلحة النووية وحالتها التشغيلية لا يمكن أن يكونا بديلاً عن تخفيضات لا رجعة فيها من تلك الأسلحة أو عن إزالتها بشكل تام. وأكدت من جديد أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق الدولي فيما يخص جميع التدابير المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح النووي.

٤ - ومضت قائلة إن نيكاراغوا تقر بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الوحيدة المختصة بالتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها، وأن لها

الصلاحيات القانونية فيما يتعلق بنزع السلاح على الصعيد العالمي من خلال تلك الضمانات. ويعد الامتثال الصارم للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار شرطاً مسبقاً لأي نوع من أنواع التعاون المتصلة بالطاقة النووية مع الدول غير الأطراف في المعاهدة. ولذلك يجب على الدول الأطراف أن تمتنع عن نقل التكنولوجيا والمواد النووية إلى دول أخرى إلا إذا استوفت ذلك الشرط المسبق.

٥ - ثم قالت إن نيكاراغوا، بوصفها دولة طرفاً في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تُنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، وباعتبارها تقع في "منطقة السلام" التي أعلنتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمكنه أن يعزز نظام عدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين، وأن يكون إسهاماً هاماً في تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، أعربت عن أسف نيكاراغوا لعدم عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وشددت على أن ذلك المؤتمر جزء لا يتجزأ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وحثت الأطراف المعنية على عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

٦ - واستطردت قائلة إن على الرغم من كثرة التشديد على جمود عملية نزع السلاح، لا بد من إيجاد حل للمشكلة الحقيقية المتمثلة في افتقار بعض الدول إلى الإرادة السياسية لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. فمثل هذا الحل ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧ - السيد وضاح (الجزائر): أكد من جديد دعم بلده للتنفيذ العالمي لمعاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، ومن أجل التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة. فقد وقعت الجزائر البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط/فبراير ٢٠١٨، مما يدل على التزامها بعدم الانتشار النووي وبنزع الأسلحة النووية. وقد انضمت الجزائر أيضاً إلى الصكوك الأخرى ذات الصلة وقامت بتوقيعها.

١٢ - وأشار إلى أهمية المعاهدة في التنمية والتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأكد من جديد حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير وإجراء أبحاث في هذا المجال، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة. ومن الضروري أيضا رفع القيود المفروضة على نقل المعرفة والخبرة إلى البلدان النامية لتمكينها من بناء قدراتها فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٣ - وسلم بالدور الحيوي الذي تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق نزع السلاح النووي، وقال إن الجزائر لم تدخر جهدا في المساهمة في إنشاء منطقة من هذا القبيل في أفريقيا، إذ كانت أول دولة توقع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، وشدد على ضرورة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ من أجل تجنب مزيد من الإخفاقات التي من شأنها أن تقوض مصداقية المعاهدة. ولذلك دعا مقدمي القرار والأمين العام للأمم المتحدة إلى بذل كل الجهود من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأعرب عن أمله في أن يتم تنفيذ ذلك القرار في أقرب وقت ممكن، وحث إسرائيل على اتخاذ خطوات عملية للانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع مرافقها وبرامجها النووية للرقابة الدولية وللضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، امتثالا للقرارات ذات الصلة.

١٤ - السيد كيهوراني (كينيا): دعا جميع الدول إلى الامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار بغض النظر عن وضعها النووي وإلى توقيع المعاهدة والتصديق عليها إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، لأن إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة خطوة هامة صوب السلام والأمن الدوليين.

١٥ - وأضاف إن كينيا انضمت إلى دول أخرى في تأييد اعتماد هذه المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية من أجل نزع الشرعية عن أسلحة الدمار الشامل. وفي حين أن من الواضح أن هذا الحظر لن يؤدي إلى الإزالة الفورية للأسلحة النووية، فإن اعتماد المعاهدة يثبت اعتراف الدول بأن الحرب النووية قد تؤدي إلى الدمار وأن لا بد من بذل كل جهد للحيلولة دون حدوث ذلك. ولتحقيق هذه الغاية، تعد المعاهدة حافزا على تغيير المواقف والآراء والسلطة الأخلاقية وعملا ضروريا لحشد الإرادة السياسية لدى جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، لإعادة النظر في مذهبها

٨ - وأضاف إن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بنزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، وبالتزاماتها المتعلقة بالخطوات الثلاث عشرة وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وسيتوقف اعتماد وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ على مدى قدرة الدول الأطراف على التغلب على خلافاتها وعلى التركيز على المسائل الرئيسية لنزع السلاح، ومجموعة القرارات المتخذة في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض والتמיד الذي عقد عام ١٩٩٥.

٩ - ثم قال إن العالم لا يزال يواجه التهديد باستخدام الأسلحة النووية. فالتقرير تفيد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تملك أكثر من ١٤ ٩٠٠ من الرؤوس الحربية النووية، منها ١٥٠ رأسا جاهزا للاستخدام، وأنها تتفق بلايين الدولارات على تحديث وتحسين القدرات التدميرية لتلك الأسلحة. والضمانة الوحيدة ضد مخاطر انتشار واستخدام الأسلحة النووية هي إزالتها الكاملة. وبناء على ذلك، ترحب الجزائر باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تسلط الضوء على عواقب هذه الأسلحة المدمرة للإنسانية، وتسد ثغرة قانونية وتكمل معاهدة عدم الانتشار وتعززها. كما إن المعاهدة تشكل خطوة نحو التنفيذ الفعلي للمادة السادسة لضمان الإزالة التامة لتلك الأسلحة. وفي انتظار تحقيق ذلك الهدف، فإن الجزائر تدعو إلى السعي إلى إحراز مزيد من التقدم وتقديم ضمانات أمنية سلبية من خلال اعتماد صك دولي لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدامها أو التهديد به.

١٠ - وأبرز أهمية عدم الانتشار في تحقيق إزالة الأسلحة النووية، فشدد على ضرورة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى بدء نفاذها. وذكر أهمية ضمان سلامة وأمن المواد النووية، لا سيما بالنظر إلى تزايد خطر وقوع تلك المواد في أيدي الجماعات الإرهابية.

١١ - ومضى قائلا إن التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى يجب أن يبدأ في أقرب وقت ممكن. فقد أصبحت المحاولات الأخيرة الرامية إلى إضفاء الشرعية على الوضع النووي للدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مدعاة للقلق البالغ. ولن يؤدي غض الطرف عن ممارسات من هذا القبيل إلا إلى إخماد نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٩ - وواصل كلامه قائلاً إن على الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل لبنة هامة في هيكل عدم الانتشار النووي، فإن عدم كفاية التوقيعات والتصديقات لا يزال يحول دون تنفيذها. ولذلك فإن كينيا تناشد دول المرفق ٢ التي لم توقع أو لم تصدق بعد على المعاهدة أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

٢٠ - وأوضح أن بلده يؤيد بقوة حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو عامل هام في تعزيز التنمية المستدامة. فالنسبة للكثير من البلدان النامية، ومنها كينيا، تؤدي الطاقة النووية دوراً حاسماً في زيادة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية ودفع عجلة التصنيع. ويتوافق الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع مسؤولية الدول فيما يتعلق بكفالة أعلى مستويات الأمان النووي. وكينيا تعترف بالدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي، بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المعترف بها على نطاق واسع والمعنية بجميع المواد والمرافق النووية. وفي هذا الصدد، فإن كينيا تتعاون عن كثب مع الوكالة على بناء ثقة عامة الناس في تطوير التكنولوجيا النووية في البلد من خلال تطوير ثقافة قوية في مجال السلامة، وذلك بسبل منها برامج بناء القدرات الرامية إلى إنشاء قاعدة للموارد البشرية الجيدة التدريب، ووضع أطر قانونية وتنظيمية شاملة، وتنفيذ نتائج دراسات الجدوى التمهيدية. وتأمل كينيا أن جميع البلدان التي تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية تفعل ذلك دون تدخل أي جهة لتتمكن من تيسير مزيد من التعاون ومن زيادة فعالية التكنولوجيا النووية من حيث التكلفة عن طريق زيادة استخدامها.

٢١ - السيد ماضي فاتح علي إبراهيم (السودان): قال إن بلده شارك بنشاط في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وكان من أوائل الدول التي انضمت إلى الصكوك الدولية ذات الصلة.

٢٢ - وأضاف إن السودان قاد الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ودعا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما من شأنه أن يمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاضطلاع بمهام التحقق. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار.

٢٣ - ومضى قائلاً إن السودان انضم إلى النداءات الداعية إلى الإزالة غير المشروطة للأسلحة النووية بالنظر إلى أنها يمكن أن تسبب دماراً لا عودة منه، وهو ما يهدد السلام الدولي. كما إن من شأن

الأمنية العسكرية وللعمل على إزالة الأسلحة النووية. كما إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تحقق التكامل مع معاهدة عدم الانتشار وتعزز الالتزامات المتعهد بها بموجب المادة السادسة منها.

١٦ - واستطرد قائلاً إن التحديث المستمر الذي تجرته بعض الدول لترساناتها النووية ومنظومات إيصالها وما تجرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تجارب القذائف التسيارية لا يؤديان إلا إلى تقويض الثقة في المعاهدة بوصفها أداة الضمان الرئيسية للأمن الدولي من خطر الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تشيد كينيا بقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكف عن تجارب القذائف التسيارية وأن تفكك موقع تجاربها النووية، وهو ما أدى إلى الحد بقدر كبير من التوتر في شبه الجزيرة الكورية. بيد أن لا بد من بذل المزيد من الجهود لبناء الثقة وتعزيز الشفافية بين الأطراف المعنية. وأعرب عن ارتياح كينيا لقرار عقد محادثات دبلوماسية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانضمام إلى المعاهدة من جديد. ومن المهم أيضاً أن تفني الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها التعاهدية وأن تكف عن تحديث أسلحتها النووية. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة حاسمة نحو نزع السلاح، كما من شأنه أن يبدد شواغل الدول بشأن خطر الأسلحة النووية وأن يعزز مصداقية المعاهدة.

١٧ - ثم قال إن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ طرح تحدياً جديداً أمام نظام عدم الانتشار. وفي حين أن من المؤسف أن المؤتمر انتهى دون صدور وثيقة ختامية، مما يلزم الجمود في تسوية مسائل مثل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، فإن ما يؤسف له أكثر من ذلك أن الوثائق الختامية الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما فيها خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والخطوات الثلاث عشرة، لم تنفذ إلا جزئياً. ولذلك فإن كينيا تحث جميع الدول على العمل من أجل الوفاء بالتزاماتها بغية بناء الزخم من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

١٨ - وأضاف إن كينيا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة بليندا، باد، تدرك قيمة هذه المعاهدات التي تجعل المناطق تخلو من الأسلحة النووية وتوفر ضماناً إضافية ضد التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة للبشرية. فإذا احتفظت الدول بأسلحتها النووية، فستظل البشرية ذاتها معرضة للخطر. وفي هذا السياق، يؤيد بلده إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لتوفير حماية مماثلة لبلدان تلك المنطقة.

لمجرد الاحتفال بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات. وفي الواقع، يشعر بلده بأن القوى النووية خذلته وبأن الأحداث التي وقعت منذ مؤتمر الاستعراض والتمديد المعقود عام ١٩٩٥ أثبتت شكوكه. ولا توجد ضغوط تدفع إلى نزع السلاح، وليست للدول غير الحائزة للأسلحة وسائل تمكنها من المساومة. وتتوافق الآن آراء الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن منذ ١٩٩٥، لم تكن للمؤتمرات الاستعراضية فائدة غير تأكيد أشد مخاوفهم بشأن عدم استعداد دول معينة لنزع السلاح.

٢٩ - السيدة **دالافيور ماتير** (سويسرا): قالت إن الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد معاهدة عدم الانتشار فرصة للنظر في سبل المضي قدماً فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للمعاهدة. ومن المؤسف أن الدول الأطراف بعيدة عن تحقيق جميع أهداف تلك المعاهدة. وفي ظل الحالة المتقلبة التي تذكر بعهد الحرب الباردة، يجب الحفاظ على المعاهدة وتعزيزها ومواصلة إظهار فعاليتها. ومن شأن عقد المؤتمر الاستعراضي بنجاح وتوصله إلى نتائج ملموسة أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تحقيق تلك الأهداف.

٣٠ - وأضافت إن دورة الاستعراض الحالية تنعقد في سياق عدد من التحديات، ولكن ذلك يتيح أيضاً فرصاً لإحراز التقدم. فمن الواضح أن خطر المواجهة النووية يدعو للقلق، ولا سيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسويسرا تدعو هذا البلد إلى الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى العودة إلى المعاهدة. وفي هذا السياق، ترحب سويسرا بالوقف الاختياري لجميع التجارب النووية الذي أعلنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبيدء الحوار بشأن برنامجها النووي، الذي يؤمل أنه سيفضي إلى حل دبلوماسي دائم، وسويسرا على استعداد للمساعدة في تيسير هذه المناقشات إذا طلبت الأطراف ذلك.

٣١ - ثم قالت إن الخطاب الحالي بشأن استخدام الأسلحة النووية يشكل أيضاً مدعاة لبالغ القلق. فما فتئت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تشهر قدراتها النووية وتعلن عن أنواع جديدة من الأسلحة، وهو ما يتعارض مع الالتزامات التي قطعتها تلك الدول بموجب المعاهدة. ومن المهم بذل كل جهد ممكن لمنع استعمال الأسلحة النووية ووقف أي سباق جديد نحو التسليح النووي وتجنب تخفيض عتبة استعمال هذه الأسلحة. وبدلاً من تبادل التهديدات، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل مسؤولية المشاركة في حوار هادف.

عدم انتشار الأسلحة النووية أن يزيد الثقة في المعاهدة وأن يعزز طابعها العالمي. بيد أن جهود عدم الانتشار يجب ألا تهمس التطوير الآمن للطاقة النووية للأغراض السلمية، ولا سيما في مجالات الصحة والصناعة والمياه والكهرباء، التي من شأنها أن تيسر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فيجب ألا يمتد حظر التجارب النووية إلى مجالات العلوم والتكنولوجيا للأغراض السلمية. وينبغي ألا تحرم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، من الطاقة النووية باعتبارها مصدراً للطاقة النظيفة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٤ - ثم قال إن المفاوضات الرامية إلى تسوية المنازعات المتصلة بالأسلحة النووية يجب أن تتم وفقاً للقانون الدولي ويجب أن تتسم بالشفافية وأن تخلو من التسييس والاستغلال والمواقف العدائية المسبقة.

٢٥ - السيد **موشايافانوهو** (زيمبابوي): قال إن الالتزام الذي أبداه بلده وحركة بلدان عدم الانحياز بمعاهدة عدم الانتشار لم يقابله أي تعبير من القوى النووية عن حسن النية أو الإرادة السياسية في نزع السلاح.

٢٦ - وأضاف إن زيمبابوي تشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء عدم التوازن في تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة، وإزاء عدم اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات واضحة فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة المتمثلة في نزع السلاح النووي. ويجب أن يتم إيلاء نفس التقدير والاهتمام للانتشار الأفقي والعمودي، وكذلك للركائز الأخرى، وهي تحقيق النزع الكامل للسلاح النووي، وإمكانية الحصول دون عوائق على الطاقة النووية، واستخدامها في الأغراض السلمية.

٢٧ - ومضى قائلاً إن الإزالة التامة للأسلحة النووية والضمان الملزم قانوناً بأنها لن تُنتج أبداً مرة أخرى هما الضمان القاطع الوحيد بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها وعدم حدوث محرقة نووية محتملة. ولذلك فإن بلده غير مقتنع بمفهوم "النهج التدريجي" في نزع السلاح النووي. وقد أيدت زيمبابوي اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية ورحبت بهذا المعلم الهام بوصفه خطوة أولى صوب الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية.

٢٨ - وأعرب عن قلقه إزاء التصريحات المتهورة والمؤججة للمشاعر التي يدلى بها في إطار إدارة العلاقات الدولية، ولا سيما فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن دواعي القلق الشديد أن دورات اللجنة التحضيرية أصبحت طقوساً رتيبة تجتمع فيها الدول الأطراف

٣٨ - وأضافت إن سويسرا ليست لها أي أوهاام بأن المهمة الضخمة المتمثلة في إيجاد عالم آمن خال من الأسلحة النووية ستكون مهمة سهلة. غير أن السعي إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن يتم دون هوادة وعلى سبيل الأولوية لضمان أن الأسلحة النووية لن تستخدم أبداً مرة أخرى في أي حال من الأحوال. وسيطلب إحراز التقدم نحو تحقيق هذا الهدف الاستعداد للتغلب على الخلافات بطريقة بناءة. وأشارت إلى الرأي الذي أعربت عنه عدة دول بأن الظروف الحالية لا تفضي إلى تحقيق مزيد من التقدم في نزع الأسلحة النووية، فقالت إن سويسرا تقبل أن السياق الدولي الحالي ليس هو السياق الأمثل، وإنها تعتقد أن الدول مسؤولة عن تهيئة الظروف المناسبة. وقد أدى عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي إلى تطوير مبادرات خارج إطار المعاهدة. ومن الضروري أن تُعزَّز هذه المبادرات المعاهدة بوصفها حجر زاوية عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

٣٩ - ثم قالت إن إحراز التقدم ليس ضرورياً فحسب، بل هو ممكن أيضاً. فالأعمال المضطلع بها في مجال التحقق من نزع السلاح النووي دليل على إمكانية التعاون الواسع النطاق. والدول الحائزة للأسلحة النووية تتعاون مع الدول غير الحائزة لها بشأن واحدة من أصعب المسائل المتعلقة بإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، مما يدل على رغبة مشتركة في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. كما إن سويسرا تلاحظ التطورات الإيجابية المتعلقة بألية نزع السلاح. وتتيح القرارات والإجراءات المتخذة في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح فرصة لتناول عدد من المسائل الجوهرية وإحراز التقدم بشأنها، ومنها المسائل المتعلقة بالحد من المخاطر النووية، والضمانات الأمنية السلبية، والمواد الانشطارية.

٤٠ - ومضت قائلة إن خلال دورة الاستعراض الحالية، تم إحراز تقدم واضح أيضاً فيما يتعلق بالركيزة الثالثة للمعاهدة. فقد تم تعزيز اتفاقية الأمان النووي بإعلان فيينا بشأن السلامة النووية الصادر عام ٢٠١٥، ودخل تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ في عام ٢٠١٦.

٤١ - وأشارت إلى أن مؤتمر استعراض المعاهدة المقرر عقده في عام ٢٠٢٠ يقترب بسرعة. وعلى الرغم من أن ضمان نجاح تلك الدورة سيشكل تحدياً، فإن ذلك أمر ضروري لسلامة النظام. ومن الضروري أن تفكر الدول الأطراف في الكيفية التي يمكن بها تحقيق التوافق بين آرائها المختلفة في وثيقة واحدة. وينبغي أن يتم استكشاف عدة خيارات. فعلى سبيل المثال، يمكن للدول الأطراف أن تنظر في

٣٢ - ومضت قائلة إن إضعاف المعايير والمبادئ القائمة يعد أيضاً مصدراً للقلق. فالنظام الدولي القائم على القواعد يساعد على ضمان الأمن للجميع. ولئن كانت الأولوية هي صون وتعزيز ذلك النظام بطريقة ذات مصداقية، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية، فإن هناك علامات تدل على تناكله.

٣٣ - ثم قالت إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، قامت بأنشطة التحقق بصرامة وعلى نطاق واسع، مما أظهر الامتثال لأحكام الاتفاق. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتفاق يشكل مصدراً للتوتر. وسويسرا تشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب الخطة، وعلى الامتناع عن أي عمل يقوضها.

٣٤ - وأضافت إن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى تواجه أيضاً عدداً من الصعوبات. ولذلك فإن سويسرا تدعو جميع الأطراف إلى الامتثال لتلك المعاهدة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في أوروبا.

٣٥ - واستطردت قائلة إن دول المرفق ٢ لم تصدق بعد على معاهدة حظر التجارب النووية. ويجب الحفاظ على قاعدة حظر التفجيرات النووية التحريمية بالنظر إلى دورها المحوري في مكافحة الانتشار العمودي والأفقي.

٣٦ - وذكرت أيضاً أن علامات مثيرة للقلق تشير إلى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تتراجع عن التزاماتها في مجال نزع السلاح بوضع شروط مسبقة لنزع أسلحتها. وهذا التنازل الذي يمس القواعد يشمل الأسلحة النووية وغيرها من أنواع من أسلحة الدمار الشامل على السواء. ولا يمكن السكوت عن مثل هذه التطورات. فجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ملزمة باتباع سياسات تتوافق تماماً مع المعاهدة وهدفها المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأحكام المعاهدة تشكل خارطة طريق مشتركة ويجب تنفيذها.

٣٧ - وواصلت كلامها قائلة إن الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار ووفاء جميع الأطراف بالتزاماتها، ولا سيما الالتزامات التي قطعت في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، أمران ضروريان لحفظ هياكل نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. ويمكن للدول أن تبني الثقة بطريقة بسيطة تتمثل في وفائها بتعهداتها والتزامها بالقرارات المتخذة.

في أن إنشاء منطقة من هذا القبيل يمكن أن يتم دون مشاركة جميع دول المنطقة المعنية، كما يتضح من تجربة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فينبغي أن تشمل العملية جميع تلك الدول. ومنذ عام ١٩٧٤، تم اعتماد ٤٣ من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بتوافق آراء جميع دول تلك المنطقة. وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لا يمنع الدول الواقعة خارج تلك المنطقة من المساهمة في إنشائها. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون من المقبول بالنسبة لتلك الدول أن تقف في طريق إرادة المنطقة المعنية، كما كان الحال في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

٤٥ - ثم قال إن لا بد من إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. وإذا طلب منها ذلك، فلا شك أن الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو ستواصل المساهمة بالخبرة التي اكتسبتها على مر ٥٠ سنة من تنفيذ أحكام المعاهدة وأهدافها.

٤٦ - ومضى قائلاً إن على الرغم من صعوبة الأوضاع العالمية، فلا يزال هناك ما يدعو للأمل. وباعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن الدول الأطراف في تلك المعاهدة، وكلها دول غير حائزة لأسلحة نووية، قدمت أحد أهم الإسهامات في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

٤٧ - السيدة فيرنانديز مورينو (المراقبة عن الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها): قالت إن اتفاق جمهورية الأرجنتين والجمهورية الاتحادية البرازيلية بشأن استخدام الطاقة النووية حصراً للأغراض السلمية المبرم عام ١٩٩١، الذي أنشئت بموجبه الوكالة البرازيلية الأرجنتينية، يشكل معلماً بارزاً في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأداة بالغة الأهمية لمنع الانتشار بين البلدين وتعزيز البرامج النووية في المنطقة. فتللك المنطقة هي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تنشأ في منطقة مكتظة بالسكان. والاتفاق يثبت الالتزام الواضح الذي قطعته الأرجنتين والبرازيل بأن تتقيداً بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، ويقر بالحق السيادي لكل من البلدين في تطوير واستخدام التكنولوجيا النووية في اقتصاده وتنميته الاجتماعية ولصالح شعبه.

٤٨ - وأضافت إن تطبيق النظام المشترك لحصر المواد النووية ومراقبتها يقوم على أساس الثقة المتبادلة بين البلدين وعلى نظام مستقل قوي تديره الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للتأكد من عدم تحويل المواد النووية لإنتاج أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية.

ما إذا كان اعتماد وثيقة شاملة واحدة بتوافق الآراء هو أفضل النهج الواعده، أو في ما إذا كانت حظوظ التوصل إلى نتائج إيجابية ستتحسن إذا تم تناول كل مسألة على حدة. وتقترح سويسرا أن تستفيد الدول استفادة كاملة من الفرص التي تتيحها اللجنة التحضيرية للتوصل إلى فهم مشترك للخطوات المقبلة. ومن أجل تعزيز الحوار البناء أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، تم تقديم عدد من المقترحات ذات الصلة. وسويسرا تؤيد الاقتراح الذي قدمه فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي يتجاوز البيانات المتكررة وعقد جلسة في إطار الدورة الثالثة للجنة التحضيرية وتخصيصها لإجراء مناقشات تفاعلية بشأن عدد من المسائل.

٤٢ - السيد ماسيدو سواريس (المراقب عن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): قال إن الوكالة هي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المتخصصة بشكل كامل لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وذلك من دواعي الفخر لدول تلك المنطقة. وبما أن هولندا والدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية صدقت على البروتوكولين الإضافيين لمعاهدة تلاتيلولكو، فإنها معاهدة فعالة تماماً. وتعمل المنظمة حالياً على تقديم اقتراح إلى أربع من تلك الدول يتضمن ترتيبات من شأنها أن تمكن من حل المسائل التي أثارها في إعلاناتها التفسيرية المتعلقة بالمعاهدة.

٤٣ - ثم قال إن مما لا جدال فيه أن المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية، التي أنشئت وفقاً للمادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار وتغطي أكثر من نصف مساحة كوكب الأرض، تمكن من تعزيز السلام والأمن الدوليين بقدر كبير. ومع ذلك، فإن مسألة إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط أدت إلى فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وينبغي للجنة التحضيرية أن تضع هذا الأمر في اعتبارها الخاص لتفادي تكرار تلك النتيجة، التي أثرت تأثيراً سلبياً على نظام عدم الانتشار برمته.

٤٤ - وأضاف إن الدول لا تتجاهل المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩ ولا تجادل فيها، وهي المبادئ التي تنص على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يتم على أساس ترتيبات يتم الاتفاق عليها بجرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وتتسم هذه المبادئ التوجيهية بوضوح يجعل من المستحيل أن تُفرض أي دولة تقع خارج منطقة ما على الدول الواقعة فيها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ورغم أن ما من شك

٥٣ - السيد السماك (المراقب عن جامعة الدول العربية): قال إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، وأنها تشكل أساس الإزالة التامة للأسلحة النووية وتضمن حق الدول الأطراف في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

٥٤ - وأعرب عن قلقه إزاء حرص الدول الحائزة للأسلحة النووية على الحفاظ على أسلحتها وتحديثها، وهو ما يبعث رسالة مفادها أن تلك الأسلحة ليست غير مشروعة، بل هي ضرورية لضمان أمن تلك الدول وحلفائها. فالحد من الأسلحة النووية لا يشكل بديلا عن نزع السلاح النووي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها وأن تنفذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من المقرر الثاني الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، فضلا عن التدابير ذات الصلة التي تم تحديدها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٥٥ - وأضاف إن رغم كون المذاهب الدفاعية القائمة على الردع النووي قد تعتبر منطقية على الصعيد الوطني، فإنها تقوض التعاون والمساعي الدبلوماسية على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد خفضت القدرات التفجيرية للرؤوس الحربية النووية التي تملكها، فإنها لا تزال تدرج تلك الأسلحة في مذاهبها الدفاعية بدعوى أنها يمكن أن تكون مفيدة في المستقبل لأغراض منها حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومثل هذا النهج يشكل انتهاكا لمعاهدة عدم الانتشار والعديد من قرارات مجلس الأمن والإعلانات الانفرادية الصادرة في نيسان/أبريل ١٩٩٥، إذ يمنح ضمانات أمنية إيجابية وسلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

٥٦ - ومضى قائلاً إن رؤيا العالم الآمن الخالي من الأسلحة النووية لن تتحقق إلا بتحقيق عملية معاهدة عدم الانتشار. وحث المجتمع الدولي على دعوة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة إلى الانضمام إلى هذا الصك دون شروط مسبقة.

٥٧ - ثم أعرب عن ترحيب جامعة الدول العربية باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل إضافة هامة إلى نظام نزع السلاح النووي وتتماشى مع أهداف الجامعة ذاتها، وأشار إلى الدور الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في هذا الصدد. وفي إطار الاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها منظمة إقليمية، فإن الجامعة تدعو الدول الأعضاء فيها إلى التوقيع على المعاهدة.

٤٩ - ثم قالت إن الوكالة البرازيلية الأرجنتينية اكتسبت مصداقية على الصعيد الدولي نتيجة لفعاليتها وكفاءتها في التحقق بشكل مستقل من الأنشطة النووية التي تقوم بها الأرجنتين والبرازيل، وبفضل استمرار التزامهما السياسي والدعم التقني والاقتصادي الذي تقدمانه. وتلك نتيجة طبيعية للعلاقة العميقة والمستمرة القائمة على أساس الثقة المتبادلة بين الأرجنتين والبرازيل، وقد ثبت أن التعاون والحوار والاحترام المتبادل بين البلدين يمكن أن يكون إسهاما كبيرا في الأمن الإقليمي والدولي.

٥٠ - ومضت قائلة إن الوكالة البرازيلية الأرجنتينية تعد بحق واحدة من أنجح المبادرات العالمية في مجال عدم الانتشار. ويمكن أن تكون الدروس المستفادة من خبراتها مصدر إلهام لمناطق أخرى. فمنذ إنشائها، قامت الوكالة البرازيلية الأرجنتينية بأكثر من ٣٠٠٠ من عمليات تفتيش المنشآت النووية في كلا البلدين. وقد أجرت حوالي ١٠٠ من عمليات التفتيش في عام ٢٠١٧ بمشاركة ما متوسطه ثلاثة مفتشين في مهام تفتيش يومية. ولا تزال الوكالة البرازيلية الأرجنتينية تقوم بالتحقق من أن الأنشطة النووية تجري للأغراض السلمية حصرا وبإصدار استنتاجات تقنية مستقلة وموثوقة.

٥١ - واستطردت قائلة إن اتفاق الضمانات الرباعي، المبرم بين الأرجنتين والبرازيل والوكالة البرازيلية الأرجنتينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يتضمن أحكاما واضحة بشأن التنسيق والتعاون في الأنشطة بين الوكالتين، وينص تحديدا على أن تقلل الأطراف قدر الإمكان من ازدواجية الأنشطة وأن تصدر استنتاجات مستقلة. وتجسد النجاحات التي تحققت على مر السنين فيما يتعلق بتنسيق الأنشطة بين الوكالتين المستوى الرفيع من التفاهم والتعاون بينهما. وفي سياق هذا التعاون، فإن الوكالة البرازيلية الأرجنتينية ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة تعزيز الآليات والوسائل التي يمكن أن تستفيد بها ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاستنتاجات التي توصلت إليها الآلية الإقليمية المنصوص عليها في اتفاق الضمانات الرباعي والمعرّف بها في المؤتمرات الاستعراضية.

٥٢ - وأضافت إن الوكالة البرازيلية الأرجنتينية تود أن تتبادل خبرتها في ذلك الإطار بغية إظهار القيمة المضافة للنموذج الإقليمي في مجال عدم الانتشار، وأن تؤكد التزامها بالحفاظ على فعاليتها التقنية واستقلاليتها والمصداقية التي تتمتع بها على الصعيد الدولي عند الاضطلاع بولايتها. وأعربت عن أملها في أن تجدد دورات اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ تأكيد أهمية النظام الإقليمي النموذجي الذي وضعته الوكالة البرازيلية الأرجنتينية.

٦١ - ثم أعرب عن أمل جامعة الدول العربية في أن تمهد الأعمال الحالية والمقبلة التي تقوم بها اللجنة التحضيرية الطريق لنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، وأن يتم اتباع نهج واضح في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما يتفق ومقررات الأمم المتحدة والالتزامات المقطوعة بموجب معاهدة عدم الانتشار وغيرها من المعاهدات الدولية ذات الصلة.

٦٢ - وفي الختام، قال إن نجاح المعاهدة يتوقف على مدى حرص الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الوفاء بالتزاماتها. ولذلك أعرب عن الأمل في أن يعتمد المؤتمر الاستعراضي نهجا متوازنا إزاء ركائز المعاهدة الثلاث وأن يتجنب التركيز على ركيزة واحدة على حساب غيرها.

البيانات التي أدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٦٣ - السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي): قال إن على الرغم من أن الاتحاد الروسي دعا الوفود إلى الاقتصار على تقديم المساهمات البناءة المتصلة بالبند المدرجة في جدول الأعمال، فقد استمر توجيه اتهامات لا أساس لها إلى الاتحاد الروسي بشأن مسائل تم توضيحها منذ وقت طويل. وقد سبق لبلده أن قدم إيضاحات بشأن مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست) وبشأن شبه جزيرة القرم، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الروسي. وبالتالي فإن كل البيانات التي تشوه الوضع الحقيقي، بما فيها الاتهامات التي وجهتها أوكرانيا، هي بيانات غير مقبولة.

٦٤ - ثم قال إن الاتحاد الروسي يشارك في الدورة مشاركة تعاونية وبناءة من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار، وإنه سيواصل العمل بهذه الروح. ومع ذلك، إذا دعت الضرورة، فإنه سيدافع عن موقفه بهدوء وصبر حتى يدرك شركاؤه عدم استصواب الإدلاء بمثل تلك البيانات التي لا أساس لها من الصحة.

٦٥ - السيد كليمنكو (أوكرانيا): رفض الادعاءات المضللة الصادرة ضد بلده خلال الدورة الحالية عن الاتحاد الروسي، الذي لا يزال يفرض روايته الزائفة المختلطة على اللجنة في محاولة لإخفاء أعماله العدوانية التي لا تهدد أوكرانيا وحدها، بل تهدد كذلك السلام والأمن الدوليين.

٥٨ - واستطرد قائلاً إن جامعة الدول العربية تواصل التأكيد على أهمية تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقا لحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، على نحو يحذ من خطر الانتشار النووي ويكفل الامتثال لأعلى معايير السلامة والأمن النوويين. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المؤهلة للقيام بأنشطة التحقق وفقا لنظام الضمانات. وأبرز الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة في دعم الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولا سيما البلدان النامية، ورفض كل الأساليب التمييزية التي تحول دون نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

٥٩ - وأعرب عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، الذي كان عاملا رئيسيا في تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وسيظل ذلك القرار ساريا إلى أن تتحقق أهدافه. ويتوقف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على الإرادة السياسية للبلدان المعنية. ومنذ عام ١٩٧٤، ما فتئت جامعة الدول العربية تعمل من أجل إنشاء تلك المنطقة، وقد اقترحت العديد من المبادرات في هذا الصدد، منها الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن تلك الدعوة حظيت بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف، فإن من المؤسف أن ثلاث دول - منها اثنتان من الدول الوديدة - حالت دون الاتفاق على الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وهو ما يناسب إسرائيل، التي ترفض المعاهدة وتمتنع عن إخضاع منشآتها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم تضع تلك الدول في اعتبارها الأثر السلبي الذي قد يحدثه قرارها على مصداقية المعاهدة. أما جامعة الدول العربية، فقد اتخذت موقفا موحدا، وهو الامتثال لمقررات مؤتمرات استعراض المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأعرب عن الأمل في أن يتم تنفيذ تلك المقررات بدعم من المجتمع الدولي وبروح من التعاون الحقيقي والبناء، لأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ستكون وسيلة هامة لتعزيز الشفافية والسلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٦٠ - واستطرد قائلاً إن من غير المقبول أن تعزز دول أمنها على حساب أمن دول أخرى، ولا سيما في ضوء تعدد الصكوك الدولية التي تعزز مبدأ الأمن المتكافئ للجميع وتفرض التزامات متساوية على جميع الدول.

٦٦ - وذكّر الاتحاد الروسي مرة أخرى بأن سكان القرم لم يتح لهم خيار مشروع أو استفتاء حر. بل على العكس من ذلك، تم احتلال شبه الجزيرة بصورة غير مشروعة. وفي هذا الصدد، وجه انتباه اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ (٢٠١٤)، الذي أيدته المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة، والذي يدعم بوضوح سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدها وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دولياً. وقد تم التأكيد في ذلك القرار على أن الاستفتاء الذي أجري في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤ يفتقر إلى المشروعية، ودعت جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

٦٧ - وفيما يتعلق بمذكرة بودابست، قال إن الاتحاد الروسي، ولئن لم يستخدم الأسلحة النووية ضد أوكرانيا وفقاً للحظر الذي تفرضه المادة الخامسة من مذكرة بودابست، فإنه انتهك جميع المواد الأخرى، بما فيها الالتزامات التي قطعها باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أوكرانيا أو استقلالها السياسي، والامتناع عن إكراهها اقتصادياً. ولذلك حث ممثلي الاتحاد الروسي على الرجوع إلى تلك الوثيقة، التي وقّعها بلدهم على أعلى المستويات. وحث الاتحاد الروسي أيضاً على وقف عدوانه على أوكرانيا، وإنهاء احتلاله لشبه جزيرة القرم، وتجريد شبه جزيرة القرم وأجزاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك من السلاح، والبدء في احترام القانون الدولي وتنفيذه.

٦٨ - السيد سميرنوف (الاتحاد الروسي): أعاد التأكيد على أن وفد بلده أتى لحضور الجلسة من أجل العمل البناء والتعاوني حسب جدول أعمال اللجنة التحضيرية. وعلى الدول التي ترغب في الخوض في الخطاب المناهض لروسيا أن تجد منتدى آخر للقيام بذلك. أما الدول التي ترغب في توضيح المسائل التي لا تفهمها تماماً، فهي مدعوة إلى الاتصال بوفد بلده خارج إطار المناقشات.

انتهت المناقشة التي يعطيها هذا المحضر الموجز الساعة

١٦:٢٥.